

التطورات الإبستمولوجية لمفهوم الأمن في ظل التحولات الكبرى

Epistemological developments of the concept of security in light of major transformations

الدكتور لزهرة عبد العزيز

جامعة عمار ثليجي، الأغواط

ملخص:

ككل المجالات التي مستها التحولات الجيوسياسية والجيواستراتيجية على مستوى النظام العالمي والإقليمي والمحلي، لم ينج المجال الأمني من تأثيراتها بل إنه المجال الأكثر تأثرا بمسار تلك التحولات، كما تعرض هذا الأخير إلى الكثير من التطورات التي أخذت على مر الزمن منحاً تصاعدياً يسير وفق التطور الطبيعي للبشر وحاجاتهم. ولكن، هذا المنحى أخذ في الصعود السريع والمتسارع بحلول سنوات الثمانينات التي استهلها العالم بحرب الخليج والتي حملت معها نظريات وآراء في كل مجالات العلاقات الدولية، هذه الفترة التي عرفت بمرحلة اللاتيقين الإستراتيجي، اتسمت بثورة على مستوى المفاهيم والنظريات نظراً لتحول المسلمات والمصطلحات في المعنى والوظيفة. الكلمات المفتاحية: الأمن – الاستراتيجية – إبستمولوجيا .

ABSTRACT:

Le bouleversement qu'a connu le monde politique dans la fin des années 80 et le début des années 90 semblait apporter une véritable approche de rechange aux théories de sécurité basé sur les grandes paradigmes des néoréalistes et néolibérales qui dominaient le débat en études sécuritaires.

Cependant, après les événements du 11 septembre 2011 il fallut se rendre à l'évidence ce que, malgré la nature conventionnelle des menaces, l'essence du concept de sécurité a changé totalement car il s'est émergé une tendance constructiviste critique qui a fait construire des ponts de réflexions avec le postmodernisme, et tend à donner des appréciations critiques de la sécurité

Keywords: : Sécurité – stratégie – Epistémologie.

مقدمة:

كما كان لأحداث 11 سبتمبر 2001 صدى كبير على مستوى التحول في الإستراتيجية والنظريات التي تهتم بترتيب الأوضاع الأمنية كالنظرية البنيوية والوظيفية الجديدة والواقعية الجديدة من جهة، ومقاربات الاعتماد المتبادل والتعاون والشراكة من جهة أخرى. هذا ما أثرى حقل الدراسات الأمنية التي حلت محل الدراسات الإستراتيجية.

تعريف الأمن وتعدد أبعاده

يعد الأمن من المصطلحات الأكثر تداولاً في الأدب السياسي عموماً وعلم العلاقات الدولية خصوصاً نظراً لارتباطه الوثيق بمصير ومستقبل حياة الشعوب والدول، فرغم ارتباط هذا المفهوم بحياة الإنسان واهتماماته اليومية من خلال اختراقه لجميع جوانب الحياة الإنسانية وحضوره الدائم والمتواصل في النقاشات والبحوث العلمية إلا أن الاتجاه التقليدي في البحث يركز على المعنى العسكري التقليدي للأمن¹.

لكن مع تطور المجتمعات والأنظمة السياسية وتعدد مؤسسات الدولية وزيادة حجم المصالح والقيم المتصارع عليها، بالإضافة إلى تطور مفهوم القوة وتجاوزه الأطر الصلبة خرج مصطلح الأمن من قوقعة العلوم العسكرية البحتة التي تركز على الجوانب الكمية للقوة العسكرية وتجاوز جميع هذه الحدود ليتعدى الإدراكات التقليدية ويدخل في مجال ما بعد التقليدي وهذا ما سنحاول أن نقوم به في تحليلنا اللاحق.

المحور الأول: مفهوم الأمن

ولعل أهم سمة تتميز بها مصطلحات العلاقات الدولية الغموض وتعدد المعاني نظراً لتعدد الأطر المرجعية لعلماء السياسة والمختصين واختلاف مشاربهم ومدارسهم لذلك سنحاول التركيز على أهم التعريفات وأحدثها في أدبيات العلاقات الدولية، ومن أهم التعريفات الأكثر تداولاً في الدراسات الأمنية المتخصصة تعريف Barry Buzzan والذي يتمحور حول اعتبار الأمن حركة أو برنامج عمل يهدف إلى التحرر من التهديدات من جهة، ومن جهة أخرى هو قدرة الدول والمجتمعات الحفاظ على كينونتها وعلى استقلاليتها وانسجام مؤسساتها وتماسك وظائفها ضد أي حركة معادية تهدف إلى تغيير الوضع القائم². بمعنى أن الدول والمجتمعات في سعيها الدائم للأمن تجد نفسها في بعض الحالات في انسجام تام لكن ليس بصفة مطلقة حيث يمكن أن يتعارضان أحياناً. حسب هذا التعريف فإن

¹ وهذا ينطبق على إدراك بعض دول العالم الثالث نظراً لحجم التهديدات المحلية والإقليمية التقليدية التي تعيشها.

² نور الدين بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن الجزائري، الجزائر أوربا والحلف الأطلسي، (الجزائر: المكتبة العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، 2005)، ص 7.

التطورات الإستراتيجية لمفهوم الأمن في ظل التحولات الكبرى

أساس الأمن يكمن في البقاء على مستوى المجتمع أو الدولة فكل يسعى للبقاء حسب التحليل الواقعي الذي يبنى فرضياته على فوضوية النظام الدولي وبالتالي البنية الفوضوية للأمن، لذلك يصبح الأمن مفهوما نسبيا. بالمقابل، الأمن القومي الذي يتمحور حول قدرة الدول على الحفاظ على الوحدة الوظيفية والهوية المستقلة تؤدي إلى مفهوم محافظ إلى حد بعيد.

فمنذ الخمس عقود الماضية وتحت تأثير النظرة الواقعية للعالم، سيطرت الفكرة التي مؤداها اعتبار الأمن مسألة بقاء يفترض وجود تهديد دائم ومستمر¹، يفهم من هذا التعريف أن ضمان الأمن قائم على البقاء الفيزيائي للدولة- الأمة ومواجهة أي اعتداء عسكري مسلح ضدها، أي أن المسألة انحصرت في الحماية والدفاع. هذه المقاربة التي تتطابق وإسهامات أرنو لد ولفرز (من رواد المدرسة الواقعية)، فحسب هذا الأخير فإن الأمن يعكس قيمة مركزية تقاس بغياب أي تهديد ضدها مهما كان في معناها الموضوعي، و"غياب الخوف من أن تكون تلك القيم محل هجوم"².

لكن التعريفين يثيران نوعا من الغموض حول طبيعة القيمة المركزية التي لا بد من حمايتها، هل هي الوحدة الترابية؟ الرفاهية الاقتصادية؟ الحريات الأساسية أم الهوية الثقافية؟ وما طبيعة التهديدات التي لا بد من الوحدة المرجعية حماية نفسها منها؟ هل هي تهديدات ذات طابع عسكري أم غير عسكري؟

وما طبيعة الوحدة المرجعية؟ هل هي الدولة- الأمة الإنسانية أم الفرد؟ وفي أي مستوى يمكن اعتبار التهديد يهدد الأمن؟ هذا ما سنحاول معرفته في العنصر الثاني.

ولقد قدم الأستاذ مدحت أيوب تعريفا للأمن يرى من خلاله أن " قدرة المجتمع وإطاره النظامي (الدولة) على مواجهة كافة التهديدات الداخلية والخارجية بما يؤدي إلى محافظته على كيانه، هويته وإقليمه وموارده وتماسكه وتطوره وحرية إرادته"³.

¹Ayseceyhan , "Analyser la sécurité : Dillon ; Waever, Williams et les autres ", Cultures et conflits,N°31-32, printemps-été1998,P39.

²نور الدين بن عنتر، مرجع سابق، ص8. عن :

BaryBuzzan ,People, states and fear: an agenda for international security studies in the post-cold war era. 2ed, Boulder lynneriennerPublishers , 1991, P-P,18-19.

³مدحت أيوب، الأمن القومي العربي في عالم متغير، (مصر: مكتبة مدبولي، 2003)، ص17.

التطورات الإستراتيجية لمفهوم الأمن في ظل التحولات الكبرى

فمن خلال استعراضنا للتعريف الثلاثة السابقة الخاصة بـ Barry Buzzan و Arnold Wolfers ومدحت أيوب، نرى أن هناك تداخلا في المصطلحات يعكس تداخل مستويات الأمن، حيث اختلط مفهوم الأمن بمصطلحات عديدة نذكر على سبيل الذكر لا الحصر مفهوم القوة، التهديد، الدفاع والمصلحة القومية. بالإضافة إلى تفاقم وتعقد المشكل حول تحديد المفهوم عندما يريد تعريف الأمن الوطني وذلك نظرا لطبيعة الدولة التي تعكس في آن واحد مؤسسة وقاعدة بشرية، فالدولة عبارة عن بنية تنظيمية معقدة، وأداة سياسية. الدولة هي العضو الذي يضمن التواصل بين المصلحة القومية ومصالح المجتمع في داخلها¹. وهناك العديد من التعاريف التي تطرقت إلى مفهوم الأمن منها تعريف Giacomo Luciani عندما عرّفه بـ "القدرة على مقاومة أي عدوان خارجي"². وتعريف Frank N. Trager و Frank L. Simonie، "هي ذلك الجانب من السياسة الحكومية هدفها المركزي خلق ظروف وطنية ودولية مواتية لحماية وتوسيع حجم القيم الحيوية الوطنية ضد أعداء موجودين أو محتملين"³.

إن تعريف كل من F.N. Trager و F.L. Simonie يختلف بعض الشيء عن تعريف Luciani حيث يصنعون من الأمن الوطني أداة من أجل الحصول وتوسيع "القيم الوطنية الحيوية"⁴.

دائما في محاولة لتحديد مفهوم الأمن وتجاوزا للتصورات الواقعية التقليدية وصولا إلى التصورات ما بعد الواقعية وما بعد البنيوية للأمن، يمكننا أن نذكر دراسات Ole Wæver وما هو معروف لدى البعض باسم مدرسة كوبنهاغن، بالإضافة إلى دراسات ميكائيل ديبلون وآخرون التي عرفت باسم "الدراسات النقدية للأمن"⁵. يقرأ Dillon في تحليله لمفهوم الأمن قراءة مزدوجة ذات بعد فلسفي وسياسي، تعكس من جهة الأداة والوسيلة للتحرك من الخطر، ومن جهة أخرى الوسيلة لإرغامه وجعله محدودا. أي أن الأمن في هذه الحالة يقتضي استحداث إجراءات مضادة تهدف إلى إقصاء، احتواء، التحكم وتحييد الخوف⁶. وبهذا يطرح الأمن مفهوما غامضا ينطوي على شقين، شق يحوي الأمن بكل ما يتخلله من إجراءات وعمليات، وشق يحوي اللأمن بكل ما يحمله من تداعيات. ولقد ذهب العماد حسن تركماني في تحليله لجوهر الأمن أن المقصود من الأمن القومي هو الأمن الوطني عمليا، وهو "أمن الدولة... فالأمن القومي بشكل عام مفهوم كلي ثابت نسبيا، وهو متعدد الجوانب

¹Thierry Balzacq, "Qu'est-ce que la sécurité nationale", la revue internationale et strategique ,N°52, hiver 2003-2004, P34.

²Ibid , P38.

³ Ibid.

⁴ Ibid.

⁵Ayseceyhan, op-cit , p-p, 44-45.

⁶نور الدين بن عنتر، مرجع سابق، ص9..

التطورات الإستراتيجية لمفهوم الأمن في ظل التحولات الكبرى

والمستويات¹ إن هذا التعريف ذات بعد ما بعد حداثي لأنه يطرح نظرة شاملة تتعدى النظرة الضيقة أو ما يسمى بالأطر الصلبة للأمن.

ويمكن الحديث عن مستويات خمسة للأمن، يمكننا أن نذكرها كآلاتي: الأمن الفردي / الأمن الوطني / الأمن القومي / الأمن الإقليمي / الأمن الدولي.؛ للأمن بعدين أساسيين تتركز من خلالهما مجالات الحركة المطلوبة والضرورية لتحقيقه وهما: البعد الصلب والبعد اللين. ونقصد بالبعد الصلب Hard Security أي الأمن بالمفهوم التقليدي الذي يركز على العامل العسكري كمحدد وكمغير رئيسي في تحديد الأمن، أما البعد اللين Soft Security فهو الأمن الذي يأخذ بعين الاعتبار العامل الاقتصادي، السياسي، الثقافي، التربوي الدبلوماسي، العسكري، الجغرافي والبشري كمحدد.

المحور الثاني: نحو البحث عن مفهوم موسع للأمن

أحدثت التطورات والتحولات على مستوى نمط العلاقات الدولية وتبلور نظام دولي جديد ثورة وتحولا هاما في الدراسات الأمنية، مثل تلك التي أحدثتها الأسلحة النووية. فالبيئة الأمنية الدولية أصبحت أكثر تعقيدا بفعل تنوع وتكاثر وتداخل عوامل الاعتماد المتبادل، وكذلك بفعل تنوع الفواعل التي تؤثر في أنماط السلوك الدولي، ثم إعادة النظر في سلم القيم والأهداف والأولويات للفواعل الرئيسية في المحيط الدولي. من ثم، يبدو أن الإستراتيجية الأمنية في العهد الجديد أصبحت تدور أساسا حول تحديد التحولات الهيكلية الجديدة في النظام الدولي والأنظمة الإقليمية أو في الفرعية. ووفقا لهذا المفهوم الجديد، اتسعت الدراسات الأمنية لتشمل جميع مجالات ومستويات الحياة اليومية للمجتمع والدولة، لذلك أصبح مفهوم الأمن أكثر شمولاً من المراحل التي سبقت. ومن بين الدلالات الجديدة للفكر الأمني الإستراتيجي، ظهور حركة مضادة لهيمنة العوامل العسكرية على الدراسات الأمنية بسبب تزايد أهمية المتغير الاقتصادي.

ففي المرحلة التي تلت نهاية الحرب الباردة، أخذت مسائل الاعتماد المتبادل الاهتمام الأوفر إلى جانب مسائل التكتلات الاقتصادية الكبرى، بالإضافة إلى حركة الإصلاحات السياسية، وما نتج عنها من اهتزازات في دول العالم الثالث بالإضافة إلى المسائل ذات الطبيعة الإنسانية والثقافية، ولهذا السبب أصبح مفهوم الأمن لا يقتصر على العلاقات العسكرية بل إنه امتد إلى العلاقات الاقتصادية "بعد أن ظهر تقرير الأمم المتحدة في عام 1974، الذي

¹ العماد حسن تركماني، الأمن القومي في القرن 21، (دمشق: الأولى للنشر والتوزيع، 2004)، ص 15.

التطورات الإستراتيجية لمفهوم الأمن في ظل التحولات الكبرى

أشار إلى أن النظام الاقتصادي الجديد يضمن الأمن الاقتصادي بين الدول وذلك بتقليصه للتفاوت الاقتصادي المتزايد بين الأمم الذي هو أحد عوامل التوتر الذي تتصاعد حدته باستمرار¹.

إذن وظيفة ودور القوة في هذه المرحلة الجديدة تراجعت مقارنة بالأدوار الأخرى، كما يؤكد بعض المفكرين أن مسألة مكانة الجانب العسكري في الأمن القومي قد تراجعت بصفة كبيرة نظرا لأنها لم تعد تركز فقط على عامل الأسلحة. مع ذلك، فإن نهاية الحرب الباردة أعادت مسألة الأمن في حد ذاتها إلى المسائل القاعدية المرتبطة بأسباب الحروب ونتائجها. حتى شكل الحروب تحول من طابعه الكمي إلى الطابع الكيفي الذي يأخذ بعين الاعتبار العقيدة والإستراتيجية والتكنولوجيا كمحددات رئيسة تنذر بدخولها حسب ألفين توفلر الموجة الثالثة التي تجعل من مجال المعلوماتية مسرحا لها، والرهان يكمن في من يمتلك المعلومة؟ إذن حتى الحروب سايرت ذلك التحول في مفهوم الأمن لنجد أنفسنا نتكلم عن الحرب الاقتصادية²، كوجه من أوجه تطور النظام الرأسمالي الليبرالي والذي أعطى الأولوية للسوق على الدولة كأداة ووسيلة أكفئ وأنجع لإدارة اللعبة على جميع الأصعدة سواء الجانب السياسي، الاقتصادي، الثقافي أو الدبلوماسي. وهذا ما ذهب إليه كينيث أرو Kenneth Arrow عندما اعتبر أن ميكانيزمات العولمة تأثير إيجابي³، من خلال خفض احتمالات قيام نزاعات دولية مسلحة.

ولقد تطرق سكرتير الدفاع الأمريكي الأسبق روبرت مكنمارا إلى هذا الموضوع عندما أكد أن هناك توجه نحو توسع مفهوم الأمن ليشمل "التنمية وبدون هذه التنمية، فإن لا يمكن أن يكون هناك أمن ليس في منطقة البحر الأبيض المتوسط، بل في جميع أنحاء العالم كله"⁴.

ولعل هذه الرؤية التي تبلورت فيما بعد في نهاية القرن العشرين، أنتجت مصطلحا جديدا في العلاقات الدولية عرف بـ "الأمن وتنمية الأمن"⁵.

ويرى كل من لورانس كروس وجوزيف ناي أن "الأمن الاقتصادي كهدف من أهداف الدولة يصبح واضحا للعيان حينما تفضل دولة ما بصورة واعية عدم الكفاءة الاقتصادية على عدم الرضوخ للضغوط الاقتصادية الخارجية، أو حينما تركز الدولة على المناهج النظرية على حساب المكاسب والمزايا الاندماجية"¹.

1د.علي شفيق على العمر، العلاقات الدولية في العصر الحديث، (المغرب: دار نشر المعرفة، 1990)، ص225.

2Jacques Fontanel, Guerres et conflits économiques, France, officers des publications universitaires, 2005, P-P, 9-10.

3Jacques Fontanel, globalisations économiques et sécurité internationale, office des publications universitaires, 2005, p-p, 5-8.

4روبرت مكنمارا، جوهر الأمن، ترجمة يوسف شاهين، (القاهرة: دار المعرفة، 1970)، ص83.

5Aline Leboeuf, "sécurité et développement : acteurs et consensus", Afrique contemporaine, N°218, 2006, P-P, 69-71.

التطورات الإستراتيجية لمفهوم الأمن في ظل التحولات الكبرى

هذا ما يوحى بإدراك الدول الغربية بوجوب غياب التهديد بالحرمان الشديد من الرفاهية الاقتصادية التي تحرص عليها وخاصة تدفق الموارد الحيوية ذات الطبيعة الإستراتيجية من دول الجنوب كالنفط، مما دفعها إلى إشباع سياسات استعمارية في مرحلة من المراحل. ترى دول الجنوب في المسائل المرتبطة بالأمن الغذائي جوهر أمنها القومي واستقراره، في حين ترى دول الشمال كما رأينا أن الأمن الطاقوي وتأمين مصادره يشكل جوهر أمنها القومي².

ولقد قام الأستاذ محمد أيوب ببعض الدراسات التي أظهرت أهمية العوامل السياسية في المسائل المرتبطة بالأمن، وذلك من خلال إجراء دراسة مقارنة بين الدول المتقدمة والدول النامية. حيث لاحظ وجود اختلافات تكمن أساسا في إدراك مصادر التهديد. فبالنسبة لدول العالم الثالث تنبع أساسا من مناطقها المحيطة إن لم نقل من داخل الدول نفسها، نظرا للعديد من العوامل أهمها "التقارب الجغرافي، ضعف البنى الدولية، عجز في شرعية الأنظمة مما يتسبب في مشاكل أمن داخلية للدولة والتي غالبا ما تتحول إلى صراعات بين الدول عبر الكيانات السياسية المجاورة. كما ينظر لسعي القوى الكبرى للأمن كسبب لحالة اللاأمن في دول الجنوب"³.

إن اختلاف الصور والرؤى حول مفهوم الأمن وأبعاده، كان له الأثر الكبير في تطوير حقل الدراسات الأمنية انطلاقا من التصورات الجيوسياسية للأمن، والذي كان مرتبطا أساسا بأمن الدولة وهيكلها وبوجودها، إلى التصورات الوظيفية وذلك من خلال التغير في تحديد موضوع الأمن، الفواعل والبنى، الأهداف وإجراءات التدخل أي أدوات الأمن⁴، وبذلك تعددت صور الأمن واختلقت.

ولقد كان لمسألة تنوع مدركات التهديد وتعدد مستوياتها أثرا كبيرا في توسيع مفهوم الأمن ليشمل جوانب مختلفة، حيث تندرج أطر الأمن القومي في مستويات ثلاث هي: المستوى الوطني الداخلي / المستوى الإقليمي / المستوى الدولي. وإذا كانت مصادر التهديد تندرج في إطار المستويات الثلاث الداخلية أو المحلية والإقليمية والدولية، فإن طبيعة التهديد من حيث المضامين تتخذ أبعادا متعددة ومختلفة⁵، منها:

1Laurence Klaue and Joseph Nye,"réflexions on the economics and politics of international economic, Washington, Brookins institution,1975, P-P, 63-69.

2د. عبد المنعم المشاط، "تحليل ظاهرة الأمن القومي"، إستراتيجيا، عدد 52، جوان 1988، ص39.

3نور الدين بن عتر، مرجع سبق ذكره، عن:

Mohamed Ayoub, the third world security predicament: state making regional coufflict and the international system . Boulder/London,LymeRiennerpublishers,1995,p-p, 8-12.

4Frédéric Gros, moniquecastillo et antoniegaraapon, "de la sécurité nationale à la sécurité humaine ", Raison politique, N°32, 2008/4, P-P, 5-7.

5د. مدين علي وآخرون، التنمية في ظل التهديد الأمني وعدم الاستقرار السياسي، (دمشق: مركز الدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2008)، ص-ص، 37-34.

التطورات الإستراتيجية لمفهوم الأمن في ظل التحولات الكبرى

أ) البعد السياسي: وهو ذو بعدين: بعد داخلي يتعلق بتماسك وانسجام الجبهة الداخلية، وبعد خارجي يتصل بصيغة المشاريع الإقليمية والدولية التي تستهدف المنطقة أو الدولة وذلك بهدف تحقيق أجندات وأهداف قد تكون مباشرة أو غير مباشرة.

ب) البعد الاقتصادي: ويشمل كل ما يتعلق بالمخاطر والتهديدات النابعة من غياب الإستراتيجية الاقتصادية والسياسات العقلانية في مجال الاستخدام والتوظيف والنمو والتكنولوجيا.

ج) البعد الاجتماعي: ويشمل كل ما يتصل بمخاطر وعناصر تهدد الاستقرار الاجتماعي من تحقيق العدالة الاجتماعية وأصل قيم الولاء والانتماء للدولة_الأمة وكل ما يتطلبه ترسيخ مبدأ عدالة توزيع الحوافز والفرص.

د) البعد الثقافي: مصادر التهديد التي تندرج في سياق هذا البعد تشمل كل ما يتعلق بالاختراعات الثقافية والفكرية.

اتسمت مرحلة ما بعد الحرب الباردة بظهور توازن جديد يخضع لمنطق غير الذي كان سائدا في مرحلة الحرب الباردة، حيث تم بناء توازن جديد بين منطقيات الدفاع والأمن الجماعي. ولقد تم التركيز على هذا الأخير على حساب ضرورة الدفاع، لكن اتخذت من اللعبة السياسية الداخلية مجالا لها على مستوى الدول والمنظمات الدولية. ويرجع الفضل في البحث في طبيعة العلاقات بين مفهوم "الأمن" ومفهوم "الدفاع" إلى Barry Buzzan في كتابه "People, States and fear"، حيث يرى أن الأمن لا ينحصر فقط في الأمن الوطني ولكنه يتوسع ليحوي مجالات وقطاعات جديدة تختلف باختلاف مستوى التحليل، وهي: العسكري، السياسي، الاقتصادي، المجتمعي والبيئي¹.

ويبدو أن النظرة الموسعة للأمن لم تتعمم إلا بعد نهاية الحرب الباردة وفي نفس الوقت قبول الفكرة التي مؤداها أن الأمن يتعدى الجوانب العسكرية ليشمل الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. لقد ميّز Buzzan العديد من أبعاد للأمن: الأمن العسكري والأمن السياسي والأمن الاقتصادي والأمن الاجتماعي والأمن البيئي².

من هنا، أصبح الأمن عقب الحرب الباردة لا يعتمد كثيرا على منطق الصراع وإنما التعاون الذي أصبح يلعب الدور الرئيسي في السياسات الخارجية للدول على أساس اعتماد العامل الاجتماعي كمدخل واقعي لضمان الأمن وتحقيق نسب من التطور والنمو، إلى جانب أداء أدوار إقليمية ودولية من أجل السلام والاستقرار، والتي تعتبر من

¹Ayceceyhan ,op-cit,p40.

²نور الدين بن عنتر، مرجع سابق، ص10.

التطورات الإستراتيجية لمفهوم الأمن في ظل التحولات الكبرى

الأهداف الأساسية في السياسات الإقليمية للدول وخاصة منها دول المركز أو قلب النظام التي تسعى لتحقيق ذلك عبر وسائل التعاون والتكامل، ولذلك فإن القصد من تشكيل العديد من المنظمات الإقليمية في المجتمع الدولي ومن ضمنها الأهداف الأمنية والسياسية هو ضمان الأمن وتحقيق المصالح بشكل جماعي في الداخل والخارج. فأصبح ينظر إلى "الأداة العسكرية أكثر فأكثر كحل فوضوي لمشاكل التعايش الصراعية التي يمكن حلها"¹، كما يبدو أن إدراك التهديدات لا يخضع لقاعدة موحدة وصعبة التحديد نظرا لمسألة الذاتية والموضوعية².

ولا يمكن الفصل بين التهديدات الخطيرة التي تهدد الأمن القومي والتي تنتج عن الحياة الدولية العادية التي تتسم في غالب الأحيان بالتنافسية.

إن الأبعاد الجديدة للأمن نتجت عن إدراكات جديدة لحجم التهديد الذي من الممكن أن يتجلى أو يمس أو يمثل تحديا مباشرا لأولويات مصالح الدول في مجال الأمن. فمن أهم التحديات التي تواجه الأمن الدولي مسألة الإرهاب العابر للقارات ومسألة انتشار أسلحة الدمار الشامل والذي نتج عن تداخلهما ظهور مظهر آخر لمشكل الأمن في مرحلة ما بعد الحرب الباردة لا يمكن حله عن طريق الوسائل العسكرية الكلاسيكية، ويكمن في خطر امتلاك المنظمات الإرهابية أسلحة نووية، بيولوجية أو كيميائية. مما أدى إلى ظهور حروب تتصف باللامتناهية شكلت نقطة نوعية في علم الحرب.

بالإضافة إلى ظهور نوع جديد من الإرهاب ليس له اهتمامات سياسية داخلية، أخذ شكل شبكات واسعة من المافيا (بيع الأسلحة والمخدرات والعقارات.... إلخ) ذات أبعاد دولية. بالإضافة إلى مجموعة الاستثمارات البنكية (تبييض الأموال)، زد على ذلك مخاطر اختراق برامج أنظمة التسيير التابعة للشركات، البنوك والمؤسسات الحكومية بالإضافة إلى تحدي ما يسمى بالهجرة غير الشرعية.

كل هذه المتغيرات أفرزتها قفزة تطويرية في تقنيات الإعلام والاتصال وصفها ألفن توفلر بثورة المعلومات، ولعل المعلومة أصبحت ذات أهمية قصوى على مستوى جميع الميادين، تعادل في تأثيرها السلاح النووي أو تفوقه.

المحور الثالث: مفهوم الأمن من منظور نظريات العلاقات الدولية

إن أي بحث علمي في مجال الدراسات السياسية أو في حقل العلاقات الدولية لابد أن يخضع لمرجعية نظرية تأطر وتوجه البحث استنادا إلى الفروض التي قامت عليها هذه الأخيرة، ولعل أهم قاعدة نظرية في العلاقات الدولية

¹ Lucien Porier, La crise des fondement, Paris, 1994, P3-6.

² نور الدين بن عنتر، مرجع سابق، ص 12.

التطورات الإستراتيجية لمفهوم الأمن في ظل التحولات الكبرى

هي المقاربة الواقعية والواقعية الجديدة. حيث "سيطرت هذه النظريات على دراسة العلاقات الدولية خصوصا في الولايات المتحدة منذ عام 1940"¹، ومن أهم المنطلقات الفكرية التي تقوم عليها هذه النظرية هو اعتبار الدولة القومية هي الأساس كوحدة للتحليل، وتتضارب مصالح هذه الدول إلى درجة قيام حروب فيما بينها، ووحدها القوة هي المحدد للسلوك الدولي. بالإضافة إلى غياب الوازع الأخلاقي في التطبيق لأن الهدف الرئيسي الذي تسعى إليه كل الدول هو البقاء².

ومن أهم رواد التيار الواقعي نذكر: مينغتسي في الصين، كوتيليا في الهند، ميكيافلليفي إيطاليا، توماس هوبز، هيغل، رينهولد نيبور، نيكولاس سبيكمان، فريدرك شومان، هانز مورغنتاو، جورج كينان، أرنولد وولفرز، هنري كسنجر، روبرت ستروز هوبيه، ريمون آرون، باري بوزان وآخرون.

ومع تعقد العلاقات الدولية وتشابكها، وظهر فواعل، بنى، مجالات وعمليات جديدة على مستوى النظام العالمي، تطورت المفاهيم والنظريات لتتماشى مع تلك التحولات وهذا ما أدى إلى ظهور تيار جديد استمد قاعدته النظرية من المقاربات النظرية الواقعية. وعرف هذا التيار بالواقعية الجديدة والمقاربات النفعية – البنوية بزيادة كنيث والتز وروبرت كيوهان وجوزيف ناي وأوران يونغ. وبعد سنوات طويلة من هيمنة نظرية العلاقات الدولية في الولايات المتحدة الأمريكية من طرف المقاربات المعروفة باسم الواقعية الجديدة والمؤسسية (والمعروفة باسم الليبرالية الجديدة)، ظهرت نظرية جديدة عرفت بالبنوية في نهاية الثمانينات والتي أضافت مقاربة بديلة أدخلت دارسي العلاقات الدولية في ما يسمى "النقاش الثالث" حول نظرية العلاقات الدولية³.

المحور الرابع: المقاربات الواقعية والواقعية الجديدة

ويبنى التصور الواقعي للأمن على أساس مجموعة من المسلّمات المركزية في الفكر الواقعي وحتى في فكر الواقعية الجديدة، وهي:

¹ جيمس دوريتي، روبرت بالاستغراف، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، ترجمة وليد عبد الحي، (بيروت: كاظمة للنشر والتوزيع والترجمة، 1985)، ص 59.

² نور الدين بن عنتر، مرجع سابق، ص 12.

³ Alex Macleod, "les études de sécurité : du constructivisme dominant au constructivisme critique ", cultures et conflits, N°54, été 2004, p2.

التطورات الإستراتيجية لمفهوم الأمن في ظل التحولات الكبرى

هناك تباين وتفرقة بين البنية ووحدات النظام، أي بين النظام الدولي والدول¹، مع إعطاء أولوية للوحدات على البنية بمعنى أولوية الدولة. أي أن أي تهديد يمثل تحديا مباشرا لأمن الدولة باعتبارها الممثل الشرعي والوحيد للمجتمع. هناك إدراك للمجتمع الدولي على أنه مجتمع فوضوي – حسب المعنى الذي يعطيه هوبز – وبذلك يتوجب على كل دولة ضمان أمنها وحدها بصفة مستقلة عن المؤسسات الدولية الأخرى².

وهناك أفضلية للتحليل التقليدي الإستراتيجي الذي يعتمد أساسا على التاريخ كمادة خام³، لكن مع إعطاء أهمية لكبري للتحليل التي يركز على عوامل القوة (الإقليم، الديمغرافيا، الموارد، الاقتصاد، القوات المسلحة). هناك اتجاه خاص بالمحللين الذين ينطلقون من أسس الواقعية الجديدة إلى التركيز فقط على الفواعل المركزية للنظام بحكم أن تلك البنى هي التي تنتج التحولات الهيكلية فحسب كولدزيتش إدوارد⁴، توجد محاولة لتوحيد العالم على أساس مقاييس دولة واحدة، والحكم نتيجة لذلك خلال هذه النظرة الأحادية على مواقف الدول الأخرى. فالحرك الرئيسي للدولة هو الحصول على القوة لتحقيق المصلحة القومية مهما كلف الأمر حتى خارج حدود الدولة نفسها.

ويعتبر الواقعيون القوة والمصلحة القومية المحدد الرئيسي لسلوك الدولة باعتبارها وحدة التحليل والفاعل الرئيسي والوحيد في العلاقات الدولية، حيث يرى ميكيايلي أنه لا بد للحاكم "بني مقاييس أخلاقية تختلف عن تلك التي يتبناها الفرد العادي وذلك لضمان أمن الدولة وبقائها"⁵. وبذلك نفهم التصور الميكيايلي للأمن يتمحور حول أمن الدولة وبقائها والتصدي لأي تهديد أو اعتداء مسلح يهدد كيانها. كما يرى نيكولاس أنه لضمان الدولة بقاءها، "عليها أن تجعل هدفها الأول في سياستها الخارجية هو الحفاظ على قوتها أو زيادة هذه القوة"⁶، لذلك يؤكد الواقعيون الضرورة الدائمة لبناء جيش قوي ومؤسسة عسكرية قادرة على خوض غمار الحروب. ويبدو أن العهد ما بعد واستفاليا أكثر تعقيد وأشد فوضوية نظرا للنزعة نحو الإحساس بالأمن من طرف الدول من خلال سعيها الدائم لضمان بقاءها عن طريق بناء القوة وزيادتها على حساب دول أخرى، وبالتالي يطرح مصطلح جديد في هذا الإطار والذي يعتبر من بين الأسس النظرية للبناء الواقعي ألا وهو مفهوم توازن القوة الذي تسعى إليه الدولة عندما تحس بحجم قدرات المنافسين وسعيهم أيضا لكسب القوة وزيادتها، لكن إذا أدركت هذه الأخيرة عدم قدرتها على المنافسة فتسعى إلى الحفاظ على

1Waltz kenneth, "reflections ou theory of international politics: A response to my critics", in :Keohanrobert o., newrealism and its critics, New york , columbia university, 1986, p323.
2Ibid,p345.

3جيمس دوبيني، روبرت بالاستغراف، مرجع سابق، ص59.

4Kolodziej Edward A. , "Renaissance in security studies? caveat lector", International Quarterly , Dec 1992, p-p, 4-21.

5جيمس دوبيني، روبرت بالاستغراف، مرجع سابق، ص62.

6نفس المرجع السابق.

التطورات الإستراتيجية لمفهوم الأمن في ظل التحولات الكبرى

ما يسمى بـ status-quo الوضع القائم كما هو. ولعل مقاربات كل من ريمون آرون وبولدينغ وستانلي هوفمان ومورتون كابلان وسنغر ووالتر وآخرون تصب في ما جاء به أوران يونغ تحت اسم المقاربة النظامية –البنوية¹، فيما يخص المفاهيم والظواهر المتكررة في النظام الدولي والتي تعكس استقراره من عدمه، وهي كالتالي:

1. القوة : ويعرفها بالقدرة العامة على المشاركة في عمليات صناعة القرار لأي فاعل في النظام الدولي، وتتميز القوة بميدان وثقل ومدى.

2. إدارة القوة: ويعني به الطرق التي توجه بها القوة في الأنظمة الدولية وتستلزم وجودا مستمرا لعلاقات القوة من الفاعلين في النظام الدولي وتضم بذلك العلاقات البنوية، الترتيبات الإجرائية وقواعد اللعب والشروط الموضوعية وأنماط الهيمنة.

3. ميزان القوة : ويضم ظواهر صعود وأفول الدول، ومحددات البقاء ومحصلة أنماط الرقابة السياسية وتوزيع الأرباح والتكاليف بين الفاعلين المشاركين في اللعبة، والعلاقات بين الأنماط التي تتعايش في نظام مختلط.

4. الاستقرار: وهو اتجاه النظام نحو التوازن بعد أن مر بمرحلة من عدم الاستقرار، ويضيف يونغ أنه من الضروري تحديد مكان ومصدر الاستقرار في النظام الدولي.

5. التحول: والتبدل في العناصر المعروفة بالمتغيرات المستقلة (الفاعِل، البنى، العمليات والمجال) في النظام الدولي، بهذا يجب تحديد مصادر أو محددات التحول ودرجته ومدى التحول الحادث في أي متغير في المتغيرات. إن تحليل يونغ مبني على مقارنة أساسها مفهوم النظام الذي يعبر عن مجموعة الفواعل المرتبطة فيما بينها عن طريق مجموعة من العلاقات الخاصة وتتفاعل على أساس أنماط معروفة ومعرضة القيود محالية فأى تغير في عنصر من تلك العناصر يتأثر النظام بأكمله .

ويرى هانس مورغنثاو أن "أفضل وسيلة لإدارة استخدام القوة هي توازن القوى"².

حيث يعتبر هذا الأخير أن مفهوم المصلحة أداة تحليل رئيسية لفهم السياسة الخارجية للدول ولفهم سعيها المتنامي لتحقيق المصلحة بلغة القوة عن طريق توازن القوى³.

وعليه فالمنظور الواقعي للأمن يركز على الدولة القومية كفاعل رئيس في السياسة الدولية والقوة العسكرية هي الأداة الأساسية لتحقيق الأمن المنشود، وهذا ما جعل مفهوم الأمن محورا للدراسات الدفاعية والإستراتيجية نظرا

¹Oran R. Young, A systemic approach to international politics, Princeton, New jersey , center for international studiesprincetonuniversity, 1986, p6.

²جيمس دوبيني، روبرت بالاستغراف، مرجع سابق، ص72.

³ناصر يونس حتى، النظرية في العلاقات الدولية، (بيروت: دار الكتاب العربي، 1985)، ص68.

التطورات الإستراتيجية لمفهوم الأمن في ظل التحولات الكبرى

لاقتراحه في قضية الحماية والدفاع. لذلك، أصبح حقل الدراسات الأمنية حقلا معرفيا واحد ولكن بعدة علامات مثل: دراسات الدفاع / دراسات إستراتيجية / دراسات الحرب أو العلوم العسكرية/ دراسات السلام / دراسات النزاعات والدراسات السوسيو-سياسية للنزاعات المسلحة. وهذا ما أدى إلى التعامل مع مصطلح من منظور أميرقي مما أدى إلى إهمال البعد المعرفي والأنتولوجي لمفهوم الأمن. ففي كتابه "politics of Security"، قام مايكل ديون بتحليل هذا البعد بالتأكيد على أن مفهوم الأمن المستوحى من النظرة الهوبزية للطبيعة الإنسانية والسياسية تقوم أساسا على التقليد الميتافيزيقي الذي يجعل منه المحدد الرئيسي للحياة السياسية الحديثة¹.

ففي سياق واقعي، نرى أن هناك أولوية كبيرة معطاة للمخاطر والتهديدات العسكرية، على حساب تهديدات أخرى (اقتصادية مثلا) باعتبارها لا تشمل أي خطر إلا في حالة ما إذا كانت تهدد إمكانية الدولة الوصول إلى موارد السلطة. فمفهوم ستيفن والت في معنى ضمني لجوزيف ناي ولين جونز² للأمن: "يكمن تعريف الدراسات حول الأمن كدراسة للتهديد لاستعمال وإدارة القوة العسكرية"³. ففي نهاية الثمانينات، لوحظ تطور هام أعطى أهمية متجددة لثقل التاريخ في المسائل المرتبطة بالأمن. فاعتبرت العلاقة بين الاقتصاد والأمن ذات أهمية قصوى، ولكن في مجال مقيد وذلك من خلال الربط بين النفقات العسكرية والسلطة الاقتصادية، بين الأهمية الإستراتيجية للموارد الاقتصادية وإمكانية تأثير المركبات الصناعية العسكرية⁴.

إذن هناك حديث عن مفهوم مقيد للأمن الذي يعطي التفوق وهيمنة النزاع والصراع على التعاون. وبالتركيز على مسائل السياسة العليا بما في ذلك طبعا المسائل العسكرية، نفهم من هذا أن هناك تموقع ومكانة مركزية للدولة على حساب الفواعل الأخرى باعتبارها تتحرك على أساس قاعدة عقلانية. لكن حسب كينث والتز وما جاء في كتاباته، فإن قدرة الفاعل على الحركة في النظام الدولي وإمكانية التغير تقوم أساسا على ارتفاع أو انخفاض قدرته الخاصة كفاعل⁵.

ويرى باري بوزان أن الطبيعة الخاصة للتهديدات الأمنية تبرر الإجراءات التي تتخذها الدولة لمجابهتها. حيث أصبح الأمن مفتاحا لإعطاء الشرعية لاستعمال القوة. لكن بصفة أشمل فتح المجال للدولة من أجل تعبئة أو كسب قوى خاصة لمعالجة هذه التهديدات⁶، حسب أربع قطاعات: القطاع العسكري/ القطاع السياسي / القطاع المجتمعي.

¹ Ayceceyhan ,op-cit,p31.

² Walt stephen , "the renaissance of security studics", International studies quarterly , Vol35, N°02, Juin 1991, p212.

³ Ibid.

⁴ Ibid, p227.

⁵ Kenneth waltz, "realist thought and Neorealist theory", Journal of international affairs ,spring/summer 1990, Vol 44, Issue 1, pp17-21

⁶ Bary Buzzan , ole waever ,jaap de wild, security : a new framework for analysis, colorado,USA ,lynnereinnerpublisers, 1998, p20.

التطورات الإستراتيجية لمفهوم الأمن في ظل التحولات الكبرى

فحسب هذا الأخير فإن التهديد باستخدام القوة واستخدام القوة يعتبران من أبرز خصائص علاقات النظام الفوضوي والذي يقصد به غياب سلطة مركزية أو حكومة مركزية نظرا لكون الوحدات هي المحرك الرئيسي لقضايا الأمن، وبما أن الدول هي الوحدات التي تسيطر على ذلك فيصبح ما يسمى بالأمن الوطني هو محور التحليل. إذ تسعى كل وحدة أي دولة ذات سيادة إلى الاعتماد على المقولة التي مؤداها "كل لنفسه"، وبذلك تفرض البنية الفوضوية نفسها كمحدد للنظام الدولي.

كما يرى أنه عند إحساس الوحدات المشكلة للنظام الفوضوي بحالة اللاأمن، فإن ذلك يؤدي إلى ما يسميه بالمأزق الأمني وذلك يعكس على مستوى التهديدات التي تعتمد عليها تلك الوحدات تجاه تطورها في ظروف مقبولة دون مساس بقيمتها وهويتها بشكل عام لكن إذا تصاعدت حدة المأزق الأمني فإن نتائجه ستكون خطيرة حيث تمتد من ظاهرة التنافس لاستنفاد الموارد إلى السعي لإزالة الطرف الآخر عبر التصفية وفي حالات أخرى تقول الأمور إلى حالات أكثر تعقيدا عندما يتعلق الأمر بالبعد المجتمعي للأمن كما يحدد بوزان نوعين من التهديد نتجا عن عملية نشر الإمكانات العسكرية من طرف الدول وهي كالتالي: "التهديد الأول ينبع من الأسلحة ذاتها والثاني من كون أسلحة موجودة بأيدي فواعل أخرى في المجتمع الدولي مما ينجر عن التهديد الأول "معضلة الدفاع" أي التناقض بين السعي للأمن العسكري والأمن القومي بينما ينجر عن الثاني معضلة أو "دوامة القوة-الأمن"¹.

ولقد أكد بوزان وأولي ويفر أن مستويات التهديد تتحدد وفقا لطبيعة القطاعات التي تؤثر على طبيعة الأمن، حيث حدد لنا مجموعة من القطاعات التي تؤثر وتتأثر بمسألة الأمن من خلال مستوى التهديد الذي تمثله وهي كالآتي: القطاع العسكري، القطاع السياسي، القطاع الاقتصادي، القطاع المجتمعي والقطاع البيئي².

فهذه القطاعات تعبر عن رؤى ومشاهد النظام الدولي من خلال زاوية متعددة الجوانب والتي تعكس العلاقة والتفاعل في ما بين جميع الوحدات المكونة لهذا النظام وبذلك نستنتج أن طبيعة البقاء والتهديد تختلف باختلاف القطاعات ونماذج الوحدات بطريقة أخرى "الأمن مفهوم عام ذات معاني بارزة ولكن ذات أشكال متنوعة"³. أي أن الأمن يعني البقاء في وجه تهديدات موجودة، ولكن ما يمثل تهديدا حقيقيا لا يمثل كذلك عبر مختلف القطاعات من هنا ميز بوزان ما بين التهديدات الحقيقية الموجودة والتهديدات غير الحقيقية الخاطئة⁴.

اعبد النور بن عنتر، مرجع سابق، ص15.

²BaryBuzzan , de waever ,Jaap de wild, op-cit, p21.

³Ibid, p24.

⁴Aycecyphan, op-cit, p3.

التطورات الإستراتيجية لمفهوم الأمن في ظل التحولات الكبرى

وبذلك يكون قد فصل بين بعدين أو مقاربتين مقارنة ذاتية ومقاربة موضوعية لذلك أصبح مفهوم الأمن نسبيا إلى حد بعيد نظرا لصعوبة التدقيق في قضايا التهديد لإحتواءها على أبعاد ذاتية أيضا وانطلاقا من السؤال الجوهرى أمن ماذا؟ أي تحديد موضوع مرجعي للأمن، نرى أن التحولات التي طرأت خصوصا بعد نهاية الحرب الباردة أوجدت مرجعية مختلفة ابتداء من كون الدولة لم تصبح الفاعل الوحيد على الساحة الدولية وبذلك تغير الخطاب الأمني ليتسع ويتجاوز حدود أمن الدولة ليشمل البعد الدولي الإقليمي، المحلي، المجتمع، الجماعة، الفرد¹، وهذا ما سنستعرضه في النقطة الموالية.

المحور الخامس: المقاربات الجديدة للنظريات الأمنية

لقد ارتبط مفهوم الأمن من المنظور التقليدي بكيفية إدارة الدولة لقوتها والتعامل مع التهديدات والأخطار التي تواجهها والتصدي لأي حركة يمكن أن تكون عدوانية ضد الوحدة الترابية أو الوحدة السياسية من طرف دولة أخرى في النظام الدولي، وهكذا يصبح مفهوم الأمن لا يخرج عن كونه تعبيرا عن المصلحة الوطنية للدولة وقوتها العسكرية إن هذا التصور في الدراسات الأمنية بني من خلال الأطروحات الواقعية التي تأثرت بالبيئة الدولية السائدة. فبالرجوع إلى تعريف أرنولد وولفرز للأمن، نجد أنه "من الناحية الموضوعية، غياب أي تهديدات تجاه قيم مكتسبة، ومن الناحية الذاتية، غياب الخوف من أن يتم المساس بأي من هذه القيم"². نرى أن هذا التعريف يعكس البيئة السائدة آنذاك أي الحرب الباردة حيث انحصرت التحديدات في مخاوف الدول الغربية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية أو الدول الأوروبية من المنظومة الفكرية الشيوعية وما تحمله من تهديدات للقيم الليبرالية الرأسمالية، مما أدى إلى بناء تصور يتسم بأحادية الرؤية ويعكس النزعة العنصرية والمهيمنة للأمن. وهذا ما أفقد هذا الحقل المعرفي الحياد والموضوعية في الطرح. فحسب بيل ماكسويني Bill Mc sweeney في كتابه "الأمن، الهوية والمصالح"³، هناك أربع مراحل تميز تطور تاريخ النظريات الأمنية:

- المرحلة الأولى: وتبدأ من نهاية الحرب العالمية الأولى إلى وسط الخمسينات أين طورت النظرية السياسية مفهوما جديدا للأمن الجماعي حيث تميزت هذه الفترة بتعدد المواضيع والمرجعيات وذلك استنادا إلى القانون الدولي والمنظمات الدولية وإلى النظرية السياسية من أجل إرساء قيم الديمقراطية نزع السلاح وتعدد الأقطاب من هذا المنطق طور المفكرين من بينهم أرنولد وولفرز وآخرون مجموعة من التصورات تقوم أساسا على ربط أهمية كبرى للجوانب السياسية البيولوجي والاقتصادي للحرب، لذلك لم تخرج الدراسات الأمنية من دائرة العلاقات الدولية.

¹Ibid,p52.

²Thierry Balzacq, "la sécurité : définitions ,secteurs et niveaux d'analyse ", Régions et sécurité,Vol4,2003/2004,p6.

³Voir : Bill Mc Sweeney, security Identity and interests. A sociology of international relations, cambridge, cambridgeuniversity press, 1999.

التطورات الإستراتيجية لمفهوم الأمن في ظل التحولات الكبرى

- المرحلة الثانية: وتمتد عن ربط الخمسينات في نهاية السبعينات أين بزغ فجر جديد ارتبط بظهور فرع جديد في العلوم السياسية استطاع أن ينال استقلالية أكاديمية في ظل واقع الحرب الباردة اتسمت هذه المرحلة باتجاه واضح نحو إعادة النظر في مسألة استعمال الأدوات العسكرية (القوة العسكرية) وتحول الدول إليها نظرا لبعض المتغيرات إن طرأت خصوصا تطور مجال الأسلحة النووية وظهور ما يسمى بنظرية الردع النووي. هذه البيئة ساعدت على تطوير مجموعة من المقاربات العلمية حول التهديد واستعمال القوة من أجل الدفاع عن مصالح الدولة وحماية أمنها حيث ظهرت بعض التحاليل والبحوث أكثر شمولاً حول أسباب الحروب والنزاعات المسلحة مثلاً كونها لم تصل إلى حد انتمائها إلى حقل ما يسمى بـ "الدراسات الأمنية"، كما برزت على الساحة الفكرية مجموعة من المفاهيم كـ "النظام الأمني" أو "الأمن الدولي" التي تعكس مستوى معين من الاعتماد المتبادل في المجال الأمني لكن بقيت هذه الدراسات تحت طائلة النظرة المركزية التي تجعل من الدولة المرجعية الأساسية للأمن.
 - المرحلة الثالثة: وتمتد من بداية الثمانينات إلى غاية نهاية التسعينات، حيث تتميز هذه المرحلة بمجموعة من التحولات على مستوى المفاهيم، المقاربات والنظريات التي هيمنت على مجال نظرية العلاقات الدولية، هذه المرحلة سجلت تفوق نظريات الاعتماد المتبادل التي طورها كل من جوزيف ناي وروبرت كيوهان. بالإضافة إلى مقاربات السياسة الاقتصادية الدولية التي تعكس ميكانيزمات العولمة، بالإضافة إلى بعض المقاربات التي تندرج تحت اسم المقاربات التقليدية.
 - المرحلة الرابعة: هذه المرحلة من بداية القرن الواحد والعشرين أي منذ بداية الألفية الثانية إلى غاية يومنا هذا وتتميز هذه المرحلة بنزعة ما بعد حداثة تقوم على مسألة إعادة النظر في مرجعية المقاربات التقليدية في العلوم السياسية، ولقد سجلت المقاربات النقدية والبنائية للدراسات الأمنية تميزاً فكرياً وأكاديمياً ثرياً من خلال كتابات كل من ألكسندر وندت Alexanderwendt وتيدهوف TED HOPF، والتي تندرج تحت لواء المقاربة المجتمعية للأمن بالإضافة إلى كتابات كل من Bary Buzzan باري بوزان وأولي ويفر وجاي دي وايلد، والتي تندرج تحت لواء مدرسة كوبنهاجن¹.
- ويمكننا أيضاً أن نجد بعض الأطروحات النظرية التي طورها روبرت كوكس Robert cox أو ما أصطلح عليه بمدرسة فرانكفورت من خلال نقاشه حول الآثار الثقافية والخبرات الشخصية كمحددات للنظرية النقدية

¹DarioBattistella,"les relations internationales", sciences humaines,N°183,2007,p58.

التطورات الإستراتيجية لمفهوم الأمن في ظل التحولات الكبرى

بالإضافة إلى إسهامات أندرو لينكلتر Andrew Linklater، مارك نوفيلد Mark Neufeld، مارك هوفمان Mark Hoffman، جون بورتون Jhon Burton وآخرون¹.

ولعل بداية التحول بدأ مع نهاية الستينات بظهور تيار ماركسي جديد من جهة والفوق قوميون من جهة أخرى. فالتيار الأول وحسب إيمانويل والترستين Immanuel Walterstein، بدون نسيان يوهان جالتونغ Jhon Galthung.

حيث يعتبران الدول ليست الفواعل الوحيدة في المجتمع الدولي بل تلعب الطبقات دورا كبيرا من خلال اعتبار الدول مجرد بنية عظيمة في خدمة مصالح الطبقات المهيمنة في النظام السياسي² والمصالح في حد ذاتها لا تعتبر فقط عن الأبعاد السياسية فقط بل تشمل الأبعاد الاقتصادية إذا ما اعتبرنا أن النظام الدولي أصبح ينظر إليه كسوق عالمي يتحدد ليس بعلاقات القوة وإنما بعلاقات الإنتاج والتبادل بين المركز والمحيط إن هذه النظرة تعكس نظرية تميزا بين المسماة "نظرية التبعية" والتي تعطى الأولوية للمفهوم البنوي للنظام على حساب مكوناته أي الدول.

لقد أبدى Stephen Walt ستيفن والت إهتمامه بالنقاشات الأكاديمية حول الدراسات الأمنية من خلال مجموعة من القنوات أهمها "international studies quarterly"³.

بالإضافة إلى المقال الذي نشرته في مارس 1991 Helga Hoftenborn في نفس المجلة تحت عنوان "بناء النظرية وبناء الحقل المعرفي في مجال الأمن الدولي"⁴، والذي أعطى بعدا جديدا في العلاقات التي تربط الدول فيما بينها على المستوى الأمني حيث بينت رئيسة جمعية الدراسات الدولية أن الأمن الدولي في مواجهة الأمن الوطني يستدعي ارتباط واسع لأمن الدول فيما بينها، أي وجود اعتماد متبادل في المسائل الأمنية مما أوجد مصطلحات جديدة. بالإضافة إلى "الأمن الوطني"، "الأمن الدولي" و "الأمن الشامل".

فيما يخص التيار الثاني أي الفوق قوميون فالدولة تعتبر فاعل من مجموعة من الفواعل الأخرى، فهناك ما اصطلح عليه بالفواعل المجتمعية أو الغير حكومية تمثل الشركات المتعددة الجنسيات المنظمات الغير حكومية بالإضافة إلى الأشخاص بين هذه الفواعل اللا-دولية تظهر علاقات فوق قومية تنافس وتكمل العلاقات بين الدول، هذا ما ينتج عنه اعتماد متبادل معقد حسب المفهوم الذي يعطيه كل من جوزف ناي وروبرت كيوهان وجيمس روزنو⁵.

1Richard wayn jones, security, strategy and critical theory, colorado, USA, lynneRiennepublishies , 1999, p7.

2Dario Battistella, op-cit, p54.

3Stephen Walt, op-cit.

4Haftendorahelga, "the security puzzle: theory –building and discipline –building in international security ", international studies quarterly, Vol 35, N°1, March 1991, p7.

5 Dario Battistella, op-cit, p54.

التطورات الإستراتيجية لمفهوم الأمن في ظل التحولات الكبرى

ولقد أوضح كل من ريمون أرون Raymond Aron وروبرت جيرفيس Robert Jervis¹ أن هناك نوع من التباين في تحديد الصورة فيما يخص الفواعل من خلال عملية الإدراك أو التأويل لمسائل الأمن خصوصا عندما يتم إدخال عناصر من النظرية الاقتصادية لتفسير التغيرات البنوية الناتجة عن النزاعات والصراعات. فكل فاعل يرى نفسه عقلانيا مدافعا عن مصالحه القومية، إذ يعتبر مسألة التعاون والشراسة على المستوى الأمني إن طرحت تبريرا لحجم الأرباح التي يمكن أن يحققها من هذه العملية. ولعل وحدة التحليل التي تأخذ بعين الاعتبار البيئة التي يتحرك فيها أهم الفواعل، والفهم الجيد والواضح للسياسات المبنية والمبررة، يمكن أن يعطي صورة واضحة للمسائل الأمنية. كما تلعب مسألة القناعات والنوايا والإدراكات كما رأينا دورا هاما في تكوين تلك الصورة للبيئة الأمنية المبنية على أساس الإطار المرجعي للأفراد، والناتجة عن طبيعة واتجاهات التنشئة الاجتماعية والسياسية التي نشأ فيها الفرد وطور مفاهيمه .

ولقد ساهمت المقاربات البنائية في تكوين مقارنة نقدية لمفهوم الأمن خصوصا في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، والتي أعطت بعد مجتمعي للأمن ومن أهم رواد المقاربة ألكسندر واندت ALEXANDER WENDT الذي بنى طرحه أساسا على نقد المقاربات الواقعية والواقعية الجديدة.

فحسب هذا الأخير، فإن التساؤلات التي ينطلق منها العقلانيون (الواقعية الجديدة الليبراليون الجدد) هي لماذا؟ هدفهم هو معرفة أسباب عمليات أو حركات خاصة أو حوادث محضة مثل لماذا هناك سباق نحو التسلح؟ لماذا تكوين التحالفات؟ ماهي أسباب قيام الحروب؟ وأسئلة أخرى يطرحها الواقعيون والعقلانيون التقليديين في مجال الأمن للإجابة على هذه الأسئلة فإنهم يعتبرون في غالب الأحيان الفواعل ومصالحهم القومية وانتمائهم هي التي تجعل منها ميكانيزمات مفعرة لبعض القضايا أين لا يمكن أن تأخذ تلك المتغيرات بعين الاعتبار إلا إذا مثلت تهديدا حقيقيا. لكن بالنسبة إلى المقاربة البنائية فيبدون تساؤلاتهم من السؤال كيف؟ كيف تتكون انتماءات الفواعل وتتغير؟ وكيف تحدد تلك الفواعل مصالحها في مجال الأمن؟ كيف ترى العالم؟ وكيف ترى في حركة معينة تهديدا حقيقيا لها؟ من خلال هذه المقاربة لا بد من وضع مجموعة من الخيارات الممكنة والبدائل المعقولة والمقبولة وفهم كيفية تعريف بعض المصالح القومية وكيف تصبح عوامل محددة. بمعنى آخر، إعادة بناء من جديد الطريقة التي يتم من خلالها تحديد الفواعل ومصالحها وانتماءاتها².

¹ Dario Battistell , "l'intérêt national : une notion ,trois discours ", in : frederic charillons ,politique étrangère, nouveaux regards,Paris , presses de sciences P .o , 2002, p-p, 139-166.

² Dale C. Copeland , "the constuctivist challenge to structural realism : a review essay ", in stefanogurrini and annaleander , constructivism and international relations : Alexander Wendt and his critics, New york, routledge, 2006, P-P, 1-19 .

التطورات الإستراتيجية لمفهوم الأمن في ظل التحولات الكبرى

إن أغلب الدراسات والتحليل البنائية تركز على المسلمات التالية:

إن الفواعل على الساحة السياسية الدولية – سواء كانوا دولا أو غير ذلك، تمثل " بناءات اجتماعية" ناتجة عن مسار تاريخي معقد وتحتوي أبعادا اجتماعية سياسية مادية وإيديولوجية.

تشكل هذه الفواعل وتشكل من خلال ممارسات سياسية معينة تخلف فهم اجتماعي مشترك يزود كل فاعل من الفواعل هوية خاصة ومصالح مشتركة ومتغيرة. إن النظام الدولي ليس جامدا أو ساكنا وبناه ليست محددة بالبنية للفواعل لأنها وقبل كل شيء عبارة عن بناءات اجتماعية، المعرفة المتوفرة حول الفواعل، البنى وممارسات والسياسات المتبعة في العالم ليست موضوعية في الحالة التي تكون فيها المنظمة وتفسير الحوادث في العالم ناتجة عن مجموعة من المسارات الاجتماعية تشمل في نفس الوقت الملاحظين والفواعل الاجتماعية. أما الطرق المستعملة في هذه الدراسات تحلل من جهة تقدير وإدراك الفواعل لدرجة تنظيم العالم الاجتماعي، من جهة أخرى العلاقات بين مختلف الإدراكات والتقدير والبنى والممارسات الاجتماعية التي تشترطها.

إن هدف النظرية ليس الشرح أو التنبؤ في ظل واقع ممتد عبر التاريخ وشامل للسببية بل فهم وإدراك الواقع والمعرفة العملية¹، كل مسلمة من هذه المسلمات تعكس بعد فلسفي وتعطي تنوع في الأبحاث النقدية حيث تطرح ثلاث مواضيع في مجال الأمن:

1./ كيف تم صياغة المصالح القومية للدولة في مجال الإنتشار الأسلحة، مراقبة الأسلحة ونزع السلاح؟

2./ كيف يتم تعريف هوية الدول وماهي أثار العوامل الثقافية في تحديد التهديد والرد المناسب في مجال السياسة الأمنية؟

3./ كيف يتم إدراك المواضيع المرجعية في مجال الأمن؟

للإجابة على هذه الأسئلة لابد من معاناة الطرح نفسه حول أصل التهديد تقويم إلى أي مدى يمكن أن تؤثر الأفكار والمعتقدات على السياسة الأمنية.

بالإضافة إلى المقاربة البنائية هناك تصور آخر يأخذ بعين الاعتبار العوامل الثقافية كمؤثر على مسائل الأمن وهو الذي طوره لنا بيتر كاتزنستين katzenstien peter²، فحسب هذا الأخير تأثرت الدراسات الأمنية بالنقاشات النظرية في العلاقات الدولية وسيطرت عليها المقاربات البنيوية الواقعية الجديدة والمؤسسية الليبرالية، مثالين يمتلكان نفس الرؤية الهوبزية للعالم وللفضى.

¹ Alex Mocleod , op-cit, p-p, 3-6.

² Voir : Peter Katzenstien ,the culture of national security . Norms and identity in world politics,new york, colombia university press, 1996 ,p53.

التطورات الإستراتيجية لمفهوم الأمن في ظل التحولات الكبرى

وتقوم المقاربة الثقافية للأمن على خمس مسلمات هي كالاتي:

- العوامل الثقافية أو المؤسساتية التي تميز البيئة. ففي غالب الأحيان، المعايير تحدد المصالح التي تعكس السياسة الأمنية للدولة.
- العوامل الثقافية والمؤسساتية للبيئة التي تتطور فيها الدولة (في الفضاء الداخلي والخارجي) تحدد هوية الدولة.
- التغيرات التي تمس الهوية تؤدي بالدولة إلى تغيير في تعريف المصالح والسياسات.
- إن ترتيبات الدولة الخاصة بالهوية تؤثر بالبنى المعيارية بين الدول مثل الجماعات والأنساق الأمنية.
- السياسات الدولية تعيد إنتاج وتشارك في نفس الوقت في بناء بنية مؤسساتية وثقافية .

بالإضافة إلى المقاربة الثقافية للأمن، هناك بعض الدراسات التي قام بها ديدري بيغوBigo Didier من خلال المقالات التي نشرها في مجلة *cultures et conflits*، حيث والتي تندرج ضمن المقاربة السوسيوسياسية للعالم. إذ يبنى تصوره للأمن من خلال استعمال مصطلحات علم الاجتماع السياسي كمصطلح "الحقل" لبورديو *bordieu Pierre*، ومن علم الجريمة. يهتم هذا الأخير بسلوكيات المختصين في الأمن من خلال السياسات المسطرة من طرف البيروقراطيات الوطنية والدولية وخصوصا الآثار السياسية البنيوية الناتجة عن المعادلة التي تجمع "المعارف" و"التكنولوجيا" في مجال الأمن. كما يركز بيغو على الأطروحات التي تدور حول ما يسمى بالأمن من خلال الإدارة السياسية للأمن والتي أصبحت تعتبر نمطا حكوميا للجماعات والأفراد¹. لقد أوضح كل من باري بوزان وأولي ويفر وجاب دي وايلد من خلال كتابهم "security a framework for analysis" استيعابهم لطبيعة التحولات التي طرأت على مفهوم الأمن من خلال توسع مجاله ليتعدى الأطر الدولية -المركزية.

الخاتمة:

إن توسيع مفهوم الأمن ساعد على إعطاء صورة إيجابية من خلال إعطاء تجانس فكري كهذا الحقل المعرفي وتندرج هذه الإسهامات تحت لواء مدرسة كوينهاجن والتي ترى في الدراسات الأمنية وجوب تفسيرها بدراسة التهديد وذلك بشروط :

¹ Didier Bigo , " la mondialisation de l'insécurité?", *cultures et conflits*, N°58, été 2005, p-p, 90-92.

التطورات الإستراتيجية لمفهوم الأمن في ظل التحولات الكبرى

لابد لإجراءات إدراك التهديدات أن تكون عبارة عن وسائل استثنائية (استعمال القوة، السلطة، تضيق الخناق على الحقوق والحريات الشخصية... إلخ). لابد للتهديدات أن تكون حقيقية حيث يهدد البقاء والمواضع المرجعية (الدولة، المجتمع، الأمة... إلخ). حيث تتحدد مستويات التحليل كما يلي:

- النظام الدولي
- النظام الفرعي (sous-systemes)
- الوحدات كالدول، الأمم، الشركات الدولية
- الوحدات الفرعية (sous-unites) البيروقراطيات اللويات... إلخ
- الأفراد.

والقطاعات المعنية بالدراسات الأمنية تتحدد انطلاقا من نمط العمليات الإنسانية التي تنتج عنها كما رأينا سابقا:

- القطاع العسكري (التجانس)
- القطاع السياسي (العلاقات السلطوية)
- القطاع الاقتصادي (التجارة، الإنتاج والمالية)
- القطاع البيئي (العمليات الإنسانية وأثارها على البيئة).

أما فيما يخص المواضيع المرجعية للأمن، تقوم أساسا على قطاع الدولة (القوات العسكرية خصوصا) أو كيانات سياسية أخرى هي المواضيع المرجعية للقطاع العسكري. بالنسبة للقطاع السياسي يمكن للسيادة أو الإيديولوجية أن تكون موضوعا مرجعيا للأمن بالإضافة إلى إمكانية اعتبار المقاييس (المشروع السياسي) من المواضيع المرجعية. في القطاع الاقتصادي، الاحتياطي من المواد الأولية يمكن أن يكون موضوعا مرجعيا للأمن. الهوية الجماعية للأمة أو للأقلية بإمكانها أن تصبح موضوعا مرجعيا للأمن. الحفاظ على التنوع البيئي في القطاع البيئي تحت بعض الشرو يمكن أن يكون موضوعا مرجعيا للسياسة الأمنية.

أثناء تناولنا لقطاعات الأمن¹، استخلصنا بعض النقاشات حول:

- المواضيع المرجعية

¹Barry Buzzan , ole waever, jaap de wild, op-cit, p-p, 164-193.

التطورات الإستراتيجية لمفهوم الأمن في ظل التحولات الكبرى

- الفواعل الأمنية
- الوظائف الأساسية للفواعل
- خصوصيات التهديدات
- الديناميكيات المحتملة للإقليمية.

إن إشكالية الأمن المجتمعي تكمن في كونها لا تزال ترتبط بالجانب السياسي، حيث تم تحديد تهديدات تقليديين هما الهجرة والقومية كعاملين للتفكك المجتمعي¹.

قائمة المصادر والمراجع :

باللغة العربية،

كتب

- نور الدين بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن الجزائري، الجزائر أوربا والحلف الأطلسي، (الجزائر: المكتبة العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، 2005)
- مدحت أيوب، الأمن القومي العربي في عالم متغير، (مصر: مكتبة مدبولي، 2003)
- العماد حسن تركماني، الأمن القومي في القرن 21، (دمشق: الأولى للنشر والتوزيع، 2004)
- د.علي شفيق علي العمر، العلاقات الدولية في العصر الحديث، (المغرب: دار نشر المعرفة، 1990)
- روبرت مكنمارا، جوهر الأمن، ترجمة يوسف شاهين، (القاهرة: دار المعرفة، 1970)
- مدین علي وآخرون، التنمية في ظل التهديد الأمني وعدم الاستقرار السياسي، (دمشق: مركز الدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2008)
- جيمس دوبرتي، روبرت بالاستغراف، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، ترجمة وليد عبد الحي، (بيروت: كاظمة للنشر والتوزيع والترجمة، 1985)
- ناصر يونس حتى، النظرية في العلاقات الدولية، (بيروت: دار الكتاب العربي، 1985).

مقالات

- عبد المنعم المشاط، "تحليل ظاهرة الأمن القومي"، إستراتيجيا، عدد 52، جوان 1988.

باللغة الأجنبية،

LIVRES

- Bary Buzzan ,People, states and fear: an agenda for international security studies in the post-cold war era. 2ed, Boulder lynner ienner Publishers.
- Jacques Fontanel ,Guerres et conflicts économiques ,France, officiers des publications universitaires,2005.

¹Thierry Balzacq, "la securite definitions, secteurs et niveaux d'analyse", op-cit, p11.

التطورات الإستراتيجية لمفهوم الأمن في ظل التحولات الكبرى

- Jacques Fontanel, globalisations économiques et sécurité internationale, office des publications universitaires, 2005.
- Laurence Klauser and Joseph Nye, "reflections on the economics and politics of international economic, Washington, Brookings institution, 1975.
- Mohamed Ayoub, the third world security predicament : state making regional . conflict and the international system . Boulder/London, Lynne Rienner publishers, 1995.
- Lucien Porier, La crise des fondement , Paris, 1994.
- Waltz kenneth, "reflections ou theory of international politics: A response to my critics", in :Keohane robert o., new realism and its critics, New york , columbia university, 1986.
- Oran R. Young, A systemic approach to international politics, Princeton, New jersey , center for international studies princeton university, 1986.
- Bary Buzzan , ole waever ,jaap de wild, security : a new framework for analysis, colorado, USA ,lynne reiner publishers, 1998.
- Bill Mc Sweeney, security Identity and interests. A sociology of international relations, Cambridge, Cambridge university press, 1999.
- Richard wayn jones, security, strategy and critical theory, colorado, USA, lynne Rienne publishies , 1999.
- Dale C. Copeland , "the constructivist challenge to structural realism : a review essay ", in Stefano gurrini and anna leander , constructivism and international relations : Alexander Wendt and his critics, New york, routledge, 2006.
- Peter Katzenstien ,the culture of national security . Norms and identity in world politics, new york, colombia university press, 1996.

ARTICLES

- Ayse ceyhan , "Analyser la sécurité : Dillon ; Weaver, Williams et les autres ", Cultures et conflits, N°31-32, printemps –été 1998.
- Thierry Balzacq, "Qu'est-ce que la sécurité nationale», la revue internationale et stratégique , N°52, hiver 2003-2004.

التطورات الإستراتيجية لمفهوم الأمن في ظل التحولات الكبرى

- Aline Leboeuf,"sécurité et développement : acteurs et consensus ",Afrique contemporaine ,N°218,2006.
- Frédéric Gros, monique castillo et antonie garapon, "de la sécurité nationale à la sécurité humaine ", Raison politique, N°32, 2008/4.
- Alex Macleod, "les études de sécurité : du constructivisme dominant au constructivisme critique ", cultures et conflits, N°54, été 2004.
- Kolodziej Edward A. , "Renaissance in security studies? caveat lector", International Quarterly , Dec 1992.
- Walt stephen ,"the renaissance of security studies», International studies quarterly , Vol35, N°02, Juin 1991.
- Kenneth waltz,"realist thought and Neorealist theory", Journal of international affairs ,spring/summer 1990,Vol 44, Issue 1.
- Thierry Balzacq , "la sécurité : définitions ,secteurs et niveaux d'analyse ", Régions et sécurité, Vol4,2003/2004.
- building in international security ", international studies quarterly, Vol 35, N°1, March 1991.
- Didier Bigo ," la mondialisation de l'insécurité?", cultures et conflits,N°58,été 2005.
- Dario Battistell ,"l'intérêt national : une notion ,trois discours ", in : fredericcharillons ,politique étrangère, nouveaux regards ,Paris , presses de sciences P .o , 2002.
- Dario Battistella,"les relations internationales", sciences humaines,N°183,2007.
- Haftendora helga, "the security puzzle: theory –building and discipline in international security ", international studies quarterly, Vol 35, N°1, March 199